EUROPEAN ENDOWMENT FOR DEMOCRACY

مركز مؤشر الأداء
Performance Index Center
KAFA'A | كفاءة

دراسة

الاقتصاد الأردني في المؤشرات الاقتصادية الدولية (2019 – 2024)

مركز مؤشر الأداء | كفاءة

عمان، الأردن

آب، 2025

مركز مؤشر الأداء | كفاءة – هاتف 96264018726+ ص.ب 962 ، عمان 11941 ، الأردن

Email: Info@al-adaa.net

www.al-adaa.net

تم إعداد هذه الدراسة ضمن أنشطة المركز لتدريب وتأهيل الشباب بمهارات مراقبة وتقييم الأداء بدعم من المؤسسة الأوروبية للديموقراطية

الحقوق محفوظة

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الدراسة، أو أي جزء منها أو تخزينهما في نطاق استعادة المعلومات، أو نقلهما بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من المركز.

فريق البحث

الباحث الرئيس

أحمد الضمور

مساعدي البحث

هيا الشرقاوي عمر الجعافرة

روان صالح لما المشاقبة

يوسف الذيابات قصي الكفاوين

تالا الهندي

الفهرس

مقدمة 1

المنهجية 2

محاور الدراسة 3

الفصل الأول : المؤشرات الاقتصادية والمالية الكلية 4

أولاً : مؤشرات النمو الاقتصادي 4

ثانياً: مؤشرات القطاعات الاخرى 9

الفصل الثاني : تحليل أداء الاقتصاد الأردني في ضوء رؤية التحديث الاقتصادي (2022–2024)..... 21

أولاً: سوق العمل – مؤشر البطالة 21

ثانيًا: النمو الاقتصادي – الأداء مقابل الطموح 22

ثالثًا: الجانب المالي الحكومي – الدين والعجز 23

التوصيات العامة 25

المراجع 27

مقدمة

يشهد الاقتصاد الأردني منذ عام 2019 سلسلة من التحديات والتحولات العميقة، التي تراوحت بين تأثيرات الجائحة العالمية وتداعيات التباطؤ الإقليمي، وصولًا إلى الإصلاحات الطموحة التي تبنّتها الدولة ضمن أطر مؤسسية واستراتيجية واضحة. وفي خضم هذه التغيرات، تبرز الحاجة الماسة إلى رصد وتقييم أداء الاقتصاد الوطني استنادًا إلى مؤشرات قياس اقتصادية دولية معتمدة، تمكّن من إجراء مقارنة موضوعية بين أداء الأردن والدول الأخرى، وتوفّر قاعدة معرفية لصنّاع القرار والمحللين والجهات ذات العلاقة.

وانطلاقًا من هذه الحاجة، يُقدم مركز مؤشر الأداء – كفاءة هذه الدراسة التحليلية، التي تعنى بتقييم أداء الاقتصاد الأردني في عدد من المؤشرات الاقتصادية الدولية الرئيسية، خلال الفترة ما بين 2019 و2024، وهي مرحلة اتسمت بتقلبات اقتصادية واسعة النطاق، سواء على المستوى المحلي أو العالمي. وتستند الدراسة إلى بيانات رسمية صادرة عن مؤسسات محلية مثل دائرة الإحصاءات العامة والبنك المركزي الأردني، وإلى تقارير دولية صادرة عن البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنتدى الاقتصاد العالمي، وغيرها.

وتأتي هذه الدراسة في سياق متابعة تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي، التي أطلقها جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين كخارطة طريق وطنية تهدف إلى تعزيز النمو المستدام، وتوليد فرص العمل، وتحفيز الإنتاجية والريادة، من خلال التركيز على القطاعات ذات الأولوية وتحديث التشريعات والبنية المؤسسية. إذ تعد المؤشرات الاقتصادية الدولية أداة رئيسية لقياس التقدّم في تحقيق أهداف هذه الرؤية، بما يشمل تحسن موقع الأردن في مؤشرات مثل سهولة ممارسة الأعمال، والتنافسية العالمية، والشفافية، وكفاءة سوق العمل، ومستوى الدخل الفردي.

تركز هذه الدراسة على تحليل أداء الاقتصاد الأردني من خلال خمسة محاور رئيسية، الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو، ونصيب الفرد من الناتج، ومعدلات التضخم والبطالة، وبيئة الاستثمار والتنافسية، ودرجة الانفتاح الاقتصادي. كما تسلّط الضوء على العوامل التي ساهمت في تشكيل هذا الأداء، بما في ذلك التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الأردني، والاستجابة الحكومية للأزمات، والمستجدات الإقليمية والعالمية، بالإضافة إلى التوصيات الاستراتيجية التي من شأنها دعم مسار التحول الاقتصادي بما يتماشى مع الرؤية الملكية الشاملة.

المنهجية

اعتمدت هذه الدراسة على عملية التحليل الوصفي للبيانات والمعلومات التي تم جمعها من عدة مصادر فيما يلي ذكرها وتوضيحها:

- البنك المركزي الأردني – قاعدة البيانات الاحصائية
- البنك الدولي
- التقارير الاقتصادية المنشورة من قبل البنك المركزي
- المواقع الرسمية للوزارات والمؤسسات
- المواقع الرسمية للمؤشرات الاقتصادية الدولية
- صندوق النقد الدولي

حيث تم دراسة المؤشرات والتقارير المتعلقة في أداء الاقتصاد الأردني خلال الفترة الممتدة من عام 2019 وحتى 2024 بناء على البيانات المتوفرة في كل مؤشر والعمل على تحليلها من قبل فريق البحث ومن ثم عقد عدة اجتماعات ونقاشات، للاتفاق على المحاور التي سيتم مناقشتها في الدراسة وطرق عرضها وعكسها على أهداف الدراسة.

محاور الدراسة

الفصل الأول : المؤشرات الاقتصادية والمالية الكلية

أولاً .مؤشرات القطاع الخارجي:

الناتج المحلي الإجمالي

معدل النمو الاقتصادي

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر

ثانياً .مؤشرات القطاعات الاخرى:

مؤشر البطالة

مؤشر الاحتياطات الأجنبية

مؤشر الازدهار

مؤشر التنمية البشرية

مؤشر الحرية الاقتصادية

ثالثاً . مؤشرات قطاع المالية العامة:

مؤشر العجز الحكومي صافي النفقات والإيرادات

مؤشر الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

الفصل الثاني: تحليل أداء الاقتصاد الأردني في ضوء رؤية التحديث الاقتصادي (2022–2024)

الفصل الأول : المؤشرات الاقتصادية والمالية الكلية

أولاً : مؤشرات النمو الاقتصادي

1.1 الناتج المحلي الإجمالي

يُعد الناتج المحلي الإجمالي المؤشر المركزي لقياس الأداء الاقتصادي الكلي، ليس فقط من حيث الكمّ، بل كمُعبّر عن جودة واتجاهات النشاط الاقتصادي، ومدى قدرة الدولة على خلق قيمة مضافة من خلال الإنتاج المحلي.

إن فهم تحركات الناتج المحلي الإجمالي لا يقتصر على تتبع حجمه، بل يستلزم تحليل تركيبته، ففي حالة الأردن، يُستخدم تحليل الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر رئيسي لتقييم فعالية السياسات الاقتصادية والمالية، وفهم ديناميكيات النمو في القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتتبُّع أثر التحولات الهيكلية في الاقتصاد، وعليه فقد كانت حالة الدراسة لهذا المؤشر للمقارنة بين اداء الاقتصاد الأردني وتأثير القرارات الاقتصادية على مقدار الناتج المحلي الإجمالي من عام 2019 وحتى 2024.

في عام 2019، بلغ الناتج المحلي الإجمالي نحو 30.1 مليار دينار أردني، وشكّل هذا الرقم قاعدة مرجعية لما قبل جائحة كورونا، حيث اتسم هذا العام باستقرار نسبي في النشاط الاقتصادي مع مساهمة متوازنة للقطاعات المختلفة "الصناعية، الزراعية، والخدمية".

أما في عام 2020 انخفض الناتج إلى 29.77 مليار دينار أردني، ما يعكس الأثر المباشر لجائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الأردني. فقد تأثرت معظم القطاعات، خاصة السياحة والنقل والتجارة، بفعل الإغلاقات العامة وتراجع الطلب العالمي، مما أدى إلى انكماش في النشاط الاقتصادي المحلي، وباتخاذ الحكومة الأردنية والبنك المركزي العديد من الاجراءات التحفظية لحماية الاقتصاد والمواطنين، عاد الناتج المحلي في عام 2021 إلى الارتفاع ليصل إلى 30.86 مليار دينار أردني، وهو ما يدل على بداية التعافي الاقتصادي، حيث استفادت بعض القطاعات من التسهيلات الحكومية وعودة الأنشطة تدريجيًا، لا سيما في قطاعي الخدمات والصحة إلى جانب إعادة فتح الأسواق المحلية والخارجية تدريجيًا .

وفي عام 2022 واصل الناتج المحلي تحسّنه ليصل إلى 31.76 مليار دينار أردني، مدفوعًا بعودة السياحة وزيادة الاستثمارات في قطاعات البنية التحتية والطاقة، بالإضافة إلى استقرار نسبي في أسعار السلع عالمياً وتحسّن بيئة الأعمال مقارنة بالعامين السابقين.

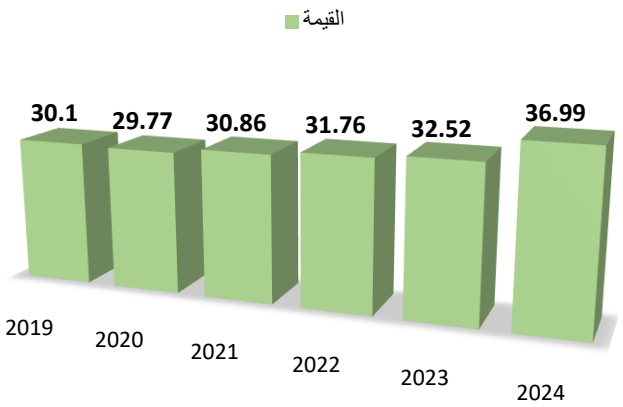

شكل (1): الناتج الإجمالي المحلي – بالأسعار الحقيقية

وبالوصول إلى عام 2023 سجّل الناتج المحلي الإجمالي 32.52 مليار دينار أردني، ما يشير إلى استمرار التعافي، وإن كان بوتيرة أبطأ. تأثّر هذا العام بعدة عوامل خارجية أبرزها الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، والتي انعكست سلبًا على السياحة الوافدة، كما أثّر إغلاق مضيق باب المندب في اواخر عام 2023 على حركة التجارة البحرية عبر ميناء العقبة، مما فرض تحديات إضافية على الاقتصاد الوطني، اما في عام 2024 شهد الناتج المحلي الإجمالي قفزة نوعية ليصل إلى نحو 37 مليار دينار أردني، ما يعكس توسعًا كبيرًا في النشاط الاقتصادي المحلي. يمكن ربط هذا الارتفاع بعدة عوامل جوهرية منها التحسّن النسبي في الاستقرار الإقليمي بعد تراجع حدة التصعيد في غزة، مما ساعد في عودة تدريجية لحركة السياحة والا ستثمار وتعويض عن فترات الركود السابقة، حيث لعب الطلب المكبوت خلال السنوات الماضية دورًا في تنشيط السوق المحلي.

المصدر: البنك الدولي و البنك المركزي

2.1 معدل النمو الاقتصادي

شـهد الاقتصـاد الأردني خلال السـنوات الأخيرة جملة من التحديات والتحولات، انعكسـت بوضـوح على معدلات النمو الاقتصـادي ومكونات الناتج المحلي الإجمالي. ففي ظل التغيرات الإقليمية والعالمية، والأزمات الاقتصـادية والصـحية مثل جائحة كوفيد-19، سعى الأردن إلى تعزيز ا ستقراره الاقتصادي من خلال تبني إ صلاحات هيكلية وتحفيز قطاعات إنتاجية متنوعة. وتهدف هذه الدراسـة إلى تحليل ومقارنة معدلات النمو الاقتصـادي في الأردن خلال الفترة الممتدة من عام 2019 إلى عام 2024، من خلال قراءة تفصيلية للبيانات الرسمية وتفسير التغيرات القطاعية، بهدف استخلاص الدروس والاستفادة من التجارب لتوجيه السياسات الاقتصادية المستقبلية.

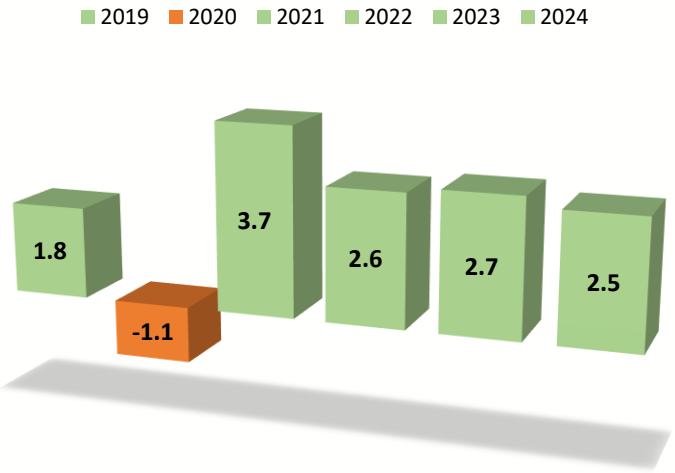

شكل (2): معدل النمو الاقتصادي - مئوي

نلاحظ بالشكل الوارد، أن معدل النمو الاقتصادي شهد انخفاضاً في عام 2020 ليصل إلى نسبة مئوية مقدارها (-1.1) وهذا نتيجة توقف الاقتصـــاد الأردني والعالمي نتيجة جائحة كورونا، لكن بالرغم من هذا فقد كان معدل النمو الاقتصادي من أفضل المعدلات على مستوى العالم وهذا نتيجة الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي الأردني، والدور الكبير الذي لعبته مؤسـسـة الضـمان الاجتماعي ودعمها للمنشـآت الاقتصـادية وللعاملين. أما في العام الذي تلاها فنلاحظ عودة الاقتصاد إلى مرحلة التعافي الجزئي حيث سجل نسبة مقدارها 3.7 مقارنة بالعام السابق، ورغم ذلك فقد كان للجائحة تأثير على بعض القطاعات وأبرزها قطاع السـياحة والصـناعة، أما في الأعوام التالية فقد اسـتمر الاقتصاد الأردني في التعافي تدريجياً حتى الوصول إلى عام 2024 الذي يشكل نسبة أقل بمقدار (2.5) وهذا ما يدل على تأثر الاقتصاد الأردني نتيجة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، مما يوضح لنا الشكل حجم انكشاف الاقتصاد الأردني على المتغيرات الخارجية.

المصدر : البنك الدولي

3.1 نصيب الفرد من معدل الناتج المحلي الإجمالي

يُعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الاقتصادية الأساسية التي تستخدم لقياس متوسط الدخل الفردي في الدولة، كما يُعد مؤشرًا تقريبيًا على مستوى الرفاه الاقتصادي وجودة الحياة. ويكتسب هذا المؤشر أهمية خاصة في الدول النامية مثل الأردن، حيث تعد معدلات النمو الاقتصادي والديموغرافي من العوامل الحاسمة في تحديد مدى استفادة الأفراد من ثمار التنمية.

ولكن وجب التنويه ايضاً بأنه لا يعد مقياسًا حقيقاً لمعدل الدخل الحقيقي للفرد، وذلك يعود لكونه لا يأخذ بعين الاعتبار مقدار الدخل الحقيقي ولا يراعي الفروقات في مقدار الدخل الحقيقي بين الأفراد في المجتمعات داخل المملكة.

وحيث تتناول هذه الدراسة تحليل تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن بالفترة بين عامي 2019 و2024، مستندة إلى البيانات الرسمية المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان، مع مراعاة الأثر التضخمي الذي قد يحجب التحسن الحقيقي في الدخل الفردي.

ويمثل هذا التحليل أداة لفهم العلاقة بين النمو الاقتصادي الكلي والتحسن الفعلي في مستوى معيشة الأفراد، ويتيح تقييم فعالية السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اتبعتها الحكومة الأردنية في فترة ما بعد الجائحة وحتى عام 2024، بما في ذلك التحديات التي فرضتها الأحداث الإقليمية على النمو السكاني والدخل القومي.

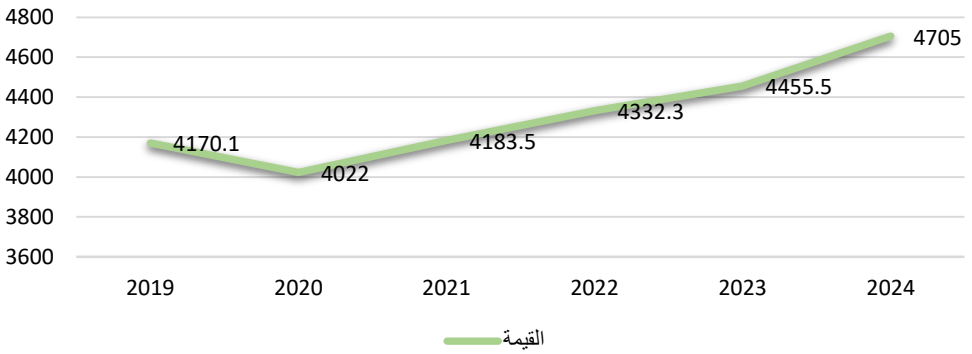

شكل (3): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي – بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي

عند مراجعة بيانات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي في الأردن خلال الفترة من 2019 حتى 2024، يظهر تحسنًا نسبيًا مع بعض التذبذب في بعض السنوات. حيث بلغت القيمة حوالي 4,170 دولار في عام 2019، ثم انخفضت إلى 4,022 دولار في 2020 بسبب تداعيات جائحة كورونا التي أثرت على الاقتصاد العالمي والمحلي. إلا أن الاقتصاد الأردني بدأ بالتعافي تدريجيًا منذ 2021، فارتفع نصيب الفرد إلى 4,183 دولار، واستمر في الزيادة إلى 4,705 دولار لعام 2024، حيث يعزى هذا النمو إلى عدة اسباب منها، تعافي الاقتصاد

الوطني بعد جائحة كورونا، وعودة النشاط الاقتصادي بشكل تدريجي، والاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي، مما ساعد على الحفاظ على قيمة الناتج المحلي المقوم بالدولار، كما كان للإصلاحات الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال دور مهم بالمساهمة في زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي.

ومع ذلك، ينبغي ملاحظة أن هذه الأرقام تمثل قيمًا اسمية بالأسعار الجارية، ولا تعكس بالضرورة القوة الشرائية الحقيقية، إذ أن معدلات التضخم المرتفعة التي شهدها الأردن خلال هذه الفترة أثرت على القوة الشرائية للمواطنين. فوفقًا لتقارير البنك المركزي الأردني وبيانات دائرة الإحصاءات العامة، بلغ معدل التضخم السنوي في بعض السنوات أكثر من (4-5٪)، مما يقلل من قيمة الدخل الفعلي للفرد.

عليه، يمكن القول إن النمو الاسمي في نصيب الفرد من الناتج المحلي يعكس تحسنًا اقتصاديًا إيجابيًا، لكن القوة الشرائية الحقيقية قد تكون أقل مما يظهر عند النظر إلى الأرقام الاسمية فقط.

المصدر : البنك الدولي

4.1 مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر

شهدت المملكة الأردنية الهاشمية تطورًا ملحوظًا في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة ما بين 2019 و2024، حيث عكست البيانات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي الأردني والمؤسسات الاقتصادية المعنية مؤشرات إيجابية، خاصة في العامين الأخيرين، مدفوعة بإصلاحات تشريعية وتحسينات في بيئة الأعمال.

حيث بلغ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن خلال عام 2024 نحو 1.637 مليار دولار، ما يمثل (3.1٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أعلى مستوى يتم تسجيله خلال الفترة قيد الدراسة. وقد شكّلت الاستثمارات العربية النسبة الأكبر من التدفقات (64.8٪)، خاصة من دول مجلس التعاون الخليجي في حين ساهم الاتحاد الأوروبي بنسبة (21.4٪)، وآسيا غير العربية بنسبة (5.2٪). و تركزت الاستثمارات الأجنبية في عدة قطاعات رئيسية، أبرزها المالية والتأمين (23.4٪)، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (10٪)، والتعدين (9.1٪)، والنقل والتخزين (8.4٪).

أما في عام 2023، فقد سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما يقارب 1.6 مليار دولار، بزيادة واضحة مقارنة بالعامين السابقين (2021–2022)، حيث كانت التدفقات أقل من 1.3 مليار دولار مجتمعين، وفقًا لتقديرات البنك المركزي. وتشير مراجعة لبيانات (2019–2020) إلى أن القطاع المالي والتأمين استحوذ على الحصة الأكبر من الاستثمارات، تليه قطاعات الصناعة والتعدين، مع بروز الإمارات، وبريطانيا، والكويت كمصادر رئيسية لتلك الاستثمارات، وقد أسهمت مجموعة من العوامل في تعزيز جاذبية الأردن للاستثمار، من بينها إطلاق استراتيجية تشجيع الاستثمار (2023–2026)، وتحديث التشريعات الناظمة للاستثمار الأجنبي عبر رفع نسب التملك في عدد من القطاعات، بالإضافة إلى إنشاء وزارة الاستثمار في عام 2021 كما لعبت الإصلاحات الإجرائية والتحول الرقمي دورًا في تسهيل الإجراءات وتحسين مناخ الأعمال.

ثانياً: مؤشرات القطاعات الاخرى

1.2 مؤشر البطالة

تعد البطالة من أبرز التحديات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد الأردني وتشكل مؤشرًا حساسًا على مدى فعالية السياسات الاقتصادية في توليد فرص العمل وتحقيق النمو الشامل والمستدام وترتبط معدلات البطالة ارتباطًا مباشرًا بالأداء الكلي للاقتصاد، ومرونة السوق ونوعية التعليم ومخرجات التدريب، كما تعكس مدى قدرة القطاعين العام والخاص على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وقد شهدت معدلات البطالة في الأردن خلال الفترة ما بين 2019 و2024 تحولات ملموسة تتقاطع فيها آثار الجائحة والتحولات الديموغرافية وضعف النمو في القطاعات كثيفة التشغيل ما يستدعي وقفة تقييمية شاملة. تشير البيانات الرسمية إلى أن معدل البطالة في الأردن بلغ نحو (19.1٪) في عام 2019 وهي نسبة مرتفعة بطبيعتها حتى قبل الجائحة نتيجة اختلالات هيكلية طويلة الأمد في سوق العمل، ومع بداية جائحة كورونا في عام 2020 قفزت معدلات البطالة

بشـكل حاد إلى (22.7٪)، ثم بلغت ذروتها في عام 2021 عند (24.1٪) وهو أعلى مسـتوى بطالة مسـجل في تاريخ المملكة مما يعكس الأثر العميق للإغلاقات، وتوقف العديد من القطاعات الحيوية خصـوصًـا السـياحة، والنقل والخدمات.

ابتداءً من عام 2022 بدأ معدل البطالة في التراجع التدريجي حيث سـجل (22.8٪) ثم انخفض إلى (21.9٪) في 2023 ليسـتقر عند (21.4٪) في عام 2024، وعلى الرغم من هذا التراجع إلا أن المعدلات لا تزال مرتفعة جدًا مقارنة بالمستويات المقبولة عالميًا لا سيما في ظل التركيبة السكانية الشابة، ونسبة الداخلين المرتفعة سنويًا إلى سـوق العمل، ولعدم وجود تطبيق حقيقي على أرض الواقع للحلول المقدمة للحد من مشـكلة البطالة وتحديداً في المحافظات.

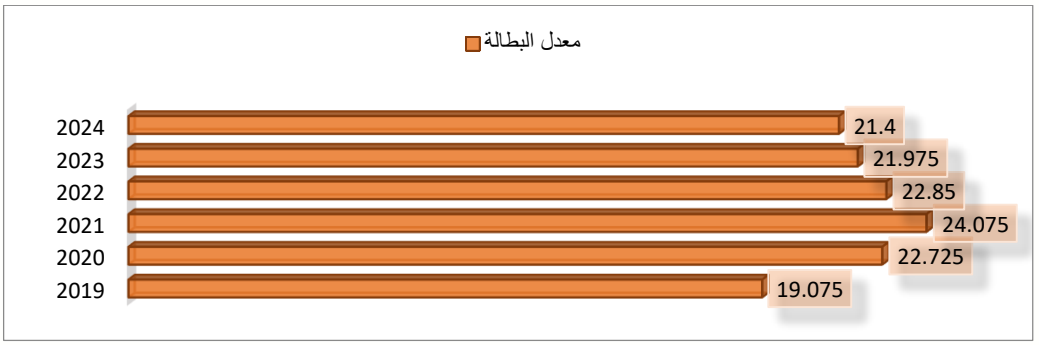

شكل (4): معدل البطالة بالنسبة المئوية

المصدر : قاعدة البيانات، البنك المركزي الأردني

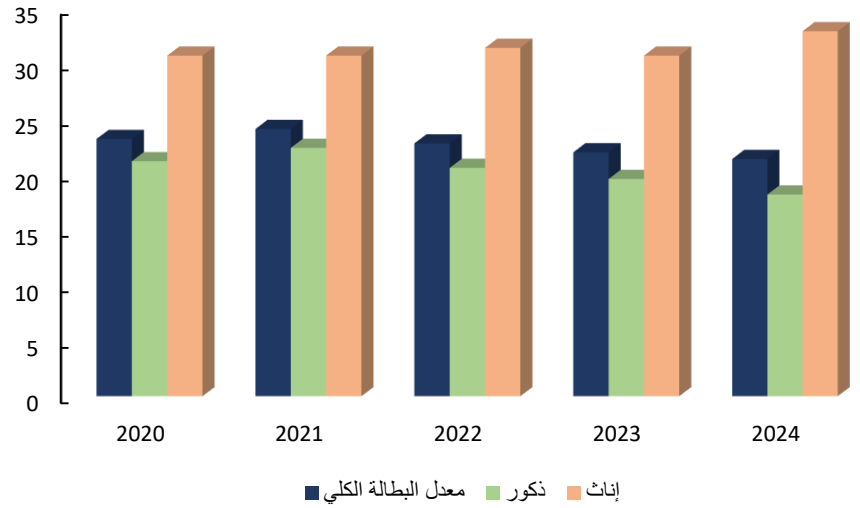

شكل (5): معدل البطالة في الأردن

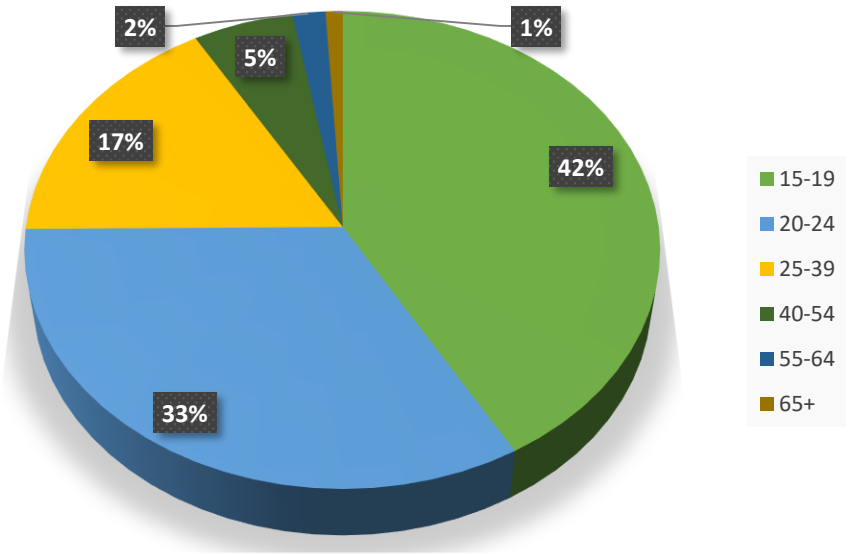

شكل (6): معدل البطالة في الأردن حسب الفئة العمرية

المصدر : قاعدة البيانات، البنك المركزي الأردني

2.2 مؤشر الاحتياطات الأجنبية

تساهم المستويات المريحة من الاحتياطات الأجنبية في توفير بيئة اقتصادية مستقرة، وتعزيز ثقة الدائنين والمستثمرين الأجانب والمؤسسات المالية الدولية في الاقتصاد الوطني، ورفع مستوى الجدارة الائتمانية للبلد وقدرته على الوفاء بالالتزامات الخارجية، ومواجهة أية صدمات خارجية أو أزمات محتملة وذلك لأن الاحتياطات الأجنبية تبقى مقياساً مهماً للثقة بالاقتصاد الوطني.

وفي ضوء ذلك، بلغ رصيد إجمالي الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة في نهاية عام 2019 ما مقداره 14.3 مليار دولار، ووفقاً للعديد من المعايير الدولية المستخدمة لقياس مدى كفاءة الاحتياطات الأجنبية، يعتبر هذا المستوى من الاحتياطيات الأجنبية مستوى مريحاً ويعزز الاستقرار النقدي في المملكة، حيث يكفي هذا المستوى من الاحتياطات لتغطية نحو ثمانية أشهر من مستوردات المملكة من السلع والخدمات، أي بما يزيد عن ضعف المعيار الدولي المتعارف عليه والذي يبلغ ثلاثة أشهر. أما في عام 2020 فقد سجل الاقتصاد الأردني مستوى احتياطيات أجنبية بلغ نحو 15.9 مليار دولار، أي بمعدل مستوى آمن من الاحتياطات الأجنبية، بمعدل ثلاثة اضعاف المستوى المتعارف عليه دولياً، ليتابع الارتفاع في عام 2021 إلى مستوى 18 مليار دولار وهذا يشير إلى ارتفاع في مستوى الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي، وهو يكفي ما مقداره 9.5 شهراً لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات، أما في عام 2022 فقد بلغ مقدار الاحتياطات الأجنبية 17.3 مليار دولار مسجلاً انخفاضًا طفيفًا مقارنة بالعام السابق، ليعاود بعدها الصعود إلى مستوى 18.1 مليار دولار اي بفارق 0.8 مليار دولار عن العام السابق، وليرتفع بعدها إلى 21 مليار دولار في عام 2024 متجاوزاً السنوات السابقة، وهو يمثل ثلاثة امثال المعيار المتعارف عليه دولياً، ويغطي حاجة المملكة من السلع والخدمات لمدة 8.2 شهراً، وتعبر هذه الأرقام عن المستوى الممتاز من الاحتياطات الأجنبية لدى المملكة، مما تعزز الاقتصاد.

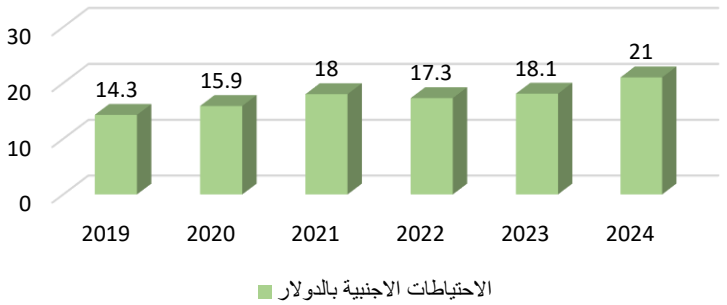

شكل (7): الاحتياطات الأجنبية بالدولار

المصدر : التقرير السنوي للاقتصاد الأردني , 2019 , 2020 , 2021 , 2022 , 2023 , 2024

3.2 مؤشر الازدهار

يُعد مؤ شر الازدهار العالمي الذي يـ صدره معهد ليجاتوم (Legatum Institute) في المملكة المتحدة، أحد أبرز المؤشرات الدولية التي تقيس الرفاهية والازدهار في الدول حول العالم. لا يقتصر المؤشر على الناتج المحلي الإجمالي، بل يتجاوزه ليشـمل 12 ركيزة أسـاسـية تعكس جوانب متعددة من جودة الحياة والبيئة التمكينية للازدهار، وهي:

- جودة الاقتصاد (Economic Quality)
- ظروف المشاريع (Enterprise Conditions)
- الحوكمة (Governance)
- التعليم (Education)
- الصحة (Health)
- الأمن والسلامة (Safety & Security)
- الحرية الشخصية (Personal Freedom)
- رأس المال الاجتماعي (Social Capital)
- بيئة الاستثمار (Investment Environment)
- البنية التحتية والوصول إلى الأسواق (Infrastructure & Market Access)
- ظروف المعيشة (Living Conditions)
- البيئة الطبيعية (Natural Environment)

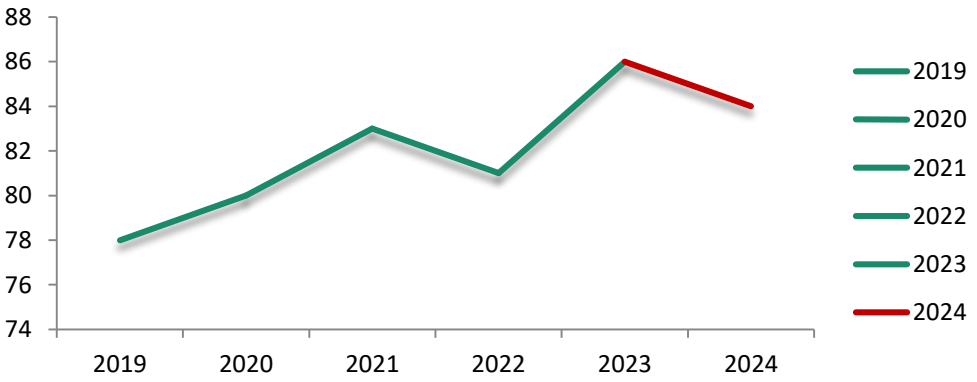

شكل (8): مؤشر الازدهار

شهد تصنيف الأردن في مؤشر الازدهار العالمي تراجعًا ملحوظًا بين عامي 2019 و2023، حيث انتقل من المرتبة 78 إلى 86. هذا التراجع يعكس تحديات اقتصادية واجتماعية متراكمة أثّرت على الأداء العام للدولة، ففي عام 2019، كان الأردن يتمتع بمستوى جيد نسبيًا من الاستقرار، خاصة في قطاعات التعليم والصحة والحوكمة. لكن مع حلول عام 2020، بدأت تداعيات جائحة كورونا بالظهور، مما أدى إلى تراجع التصنيف إلى المرتبة 80 نتيجة الضغوط على القطاع الصحي والانكماش الاقتصادي، التدهور استمر في عام 2021، حيث تراجع الأردن إلى المرتبة 83، متأثرًا بارتفاع معدلات البطالة وتباطؤ النمو وضعف الاستثمار. رغم الجهود الحكومية للإصلاح، ظل تأثيرها محدودًا. في عام 2022، تحسّن التصنيف قليلًا إلى المرتبة 81 مع بدء التعافي، لكن استمرار الفقر وغلاء المعيشة حال دون تقدم حقيقي. أما في عام 2023، فقد تراجع التصنيف إلى 86، نتيجة تفاقم التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وضعف الثقة بالمؤسسات، وغياب حلول جذرية فاعلة. الاتجاه العام يشير إلى الحاجة الماسة لإصلاحات هيكلية شاملة في مجالات الاقتصاد، والحوكمة، والتعليم، لضمان تحسين موقع الأردن على خارطة الازدهار العالمي في المستقبل، ومن المتوقع ان يصل المؤشر للعام 2024 إلى الترتيب 84 عالمياً، لا يزال ترتيب الأردن في مؤشر الازدهار لعام 2024 غير متاح رسميًا إلى حين نشر البيانات من معهد ليجاتوم، وعليه فإن تقدير المرتبة 84 يظل افتراضيًا وغير مؤكد في الوقت الراهن.

4.2 مؤشر التنمية البشرية

مؤشر التنمية البشرية وهو مؤشر مركب يستخدمه برنامج الامم المتحدة الإنمائي لتقييم مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول، حيث يعتمد المؤشر على ثلاثة أبعاد رئيسية: الصحة وممثلة بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، والتعليم ممثلة بمتوسط سنوات الدراسة وسنوات الدراسة المتوقعة، ومستوى المعيشة ممثلة بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. يهدف مؤشر التنمية البشرية إلى توفير نظرة أوسع للتنمية البشرية، تتجاوز مجرد النمو الاقتصادي، والتركيز على رفاهية الناس وقدرتهم على العيش حياة طويلة وصحية، واكتساب المعرفة، والتمتع بمستوى معيشة لائق. أما فيما يخص أداء الأردن في هذا المؤشر، فقد حقق عام 2019 قيمة (0.750) بينما تراجع في عامي 2020 و2021 نتاج الأزمات التي شهدها العالم وأهمها أزمة كورونا مما كشف لنا هشاشة بعض القطاعات، ومن ثم تقدّم أداء الأردن في هذا المؤشر حيث ارتفعت درجته إلى (0.754) في عام 2023 حسب التقرير الأخير لمؤشر التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بتاريخ 6 مايو 2025 حيث احرز تقدما مرتفعا بترتيب 100 من أصل من 193 دولة على مستوى العالم.

حتى الآن لا توجد بيانات رسمية لسنة 2024، لكن يمكن توقع استمرار الاتجاه الحامل للثبات أو التحسن الطفيف بناءً على المكاسب المسجلة في 2023.

جدول (1): مؤشر التنمية البشرية في الأردن وترتيبه العالمي

السنة	مؤشر التنمية البشرية	الترتيب العالمي
2019	0.744	98
2020	0.740	93
2021	0.736	98
2022	0.736	99
2023	0.754	100

5.2 مؤشر الحرية الاقتصادية

مؤشر الحرية الاقتصادية هو أحد أهم المؤشرات الدولية التي تستخدم لقياس مدى انفتاح الاقتصاد الوطني وقدرته على توفير بيئة عمل مرنة ومحفّزة للنمو والاستثمار، ويعتمد المؤشر على تقييم مجموعة من العناصر الأساسية مثل حرية التجارة، والضرائب، وحجم الحكومة، وسيادة القانون، وكفاءة السوق. وتكمن أهمية هذا المؤشر في كونه أداة تعكس مدى التزام الدول بسياسات الاقتصاد الحر، وقدرته على جذب الاستثمارات ودعم المبادرات الريادية. وفي حالة الأردن، يُستخدم مؤشر الحرية الاقتصادية لتقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية والمالية، ومدى التقدّم في بناء بيئة اقتصادية مستقرة وعادلة، خاصة في ظل التحديات الإقليمية والدولية التي أثرت على الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة.

جدول (2): تطور درجة مؤشر الحرية الاقتصادية

السنة	2019	2020	2021	2022	2023	2024
درجة المؤشر 0 - 100	66.5	66.0	64.6	60.1	58.8	58.0

شهد مؤشر الحرية الاقتصادية في الأردن تراجعًا تدريجيًا ملحوظًا بين عامي 2019 و2024 حيث بدأ عند مستوى 66.5 نقطة في عام 2019 مستفيدًا من بعض الإصلاحات الاقتصادية وتحسن نسبي في بيئة الأعمال إلا أن هذا التقدم تعرض لضغوط متراكمة مع بداية جائحة كوفيد-19 في عام 2020 والتي أدت إلى توسع حجم الحكومة وزيادة الدين العام ما أثر سلبًا على كفاءة الأسواق والمالية العامة واستمر التراجع في عامي 2021 و2022 ليصل المؤشر إلى 60.1 نقطة متأثرًا بضعف مرونة سوق العمل وانخفاض الثقة بالسياسات التنظيمية وفي عام 2023 هبط المؤشر إلى 58.8 نقطة وصولًا إلى 58.0 نقطة في عام 2024 وهو أدنى مستوى خلال الفترة ما يعكس اختلالات مستمرة في هيكل الاقتصاد وتحديات في الانفتاح التجاري وحوكمة السوق ويتطلب ذلك تبني إصلاحات أكثر عمقًا لدعم الاستثمار وتعزيز حرية السوق واستعادة الثقة في مناخ الأعمال الأردني.

المصدر: Global Prosperity Index - مكتب تقرير التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة

ثالثاً : مؤشرات قطاع المالية العامة

1.3 مؤشر العجز الحكومي صافي النفقات والإيرادات

تشـير البيانات المتعلقة بالعجز المالي في الأردن خلال الفترة الممتدة من عام 2019 وحتى عام 2024 إلى نمط هيكلي مستمر في اختلال التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات الحكومية، حتى بعد احتساب المنح الخارجية. وقد سجل العجز بعد المنح كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي معدلات متذبذبة لكنها بقيت ضمن نطاق مرتفع نسبيًا، تراوحت بين (3.3٪) في أدنى مستوياتها عام 2019 وصولًا إلى (6.5٪) في عام 2021، ثم استقرت حول (5–5.6٪) في الأعوام التالية حتى عام 2024. هذا الاتجاه يعكس بشـكل مباشـر جملة من التحديات البنيوية التي تواجه المالية العامة للدولة، أبرزها محدودية الإيرادات المحلية مقارنة بالاحتياجات المتزايدة للإنفاق الجاري والرأسمالي، إضافة إلى ضعف القاعدة الضريبية واتكال كبير على الضرائب غير المباشرة، مما يقلل من كفاءة النظام الضـريبي في دعم العدالة الاجتماعية وتحقيق نمو اقتصـادي مسـتدام. من جهة أخرى، يُظهر الارتفاع في نسب العجز بعد المنح في سنوات ما بعد الجائحة، خصوصًا 2021، أثر الصدمات الخارجية مثل جائحة كورونا، والتي أدت إلى تراجع النشاط الاقتصادي المحلي، وتزايد النفقات الصحية والاجتماعية، مقابل تراجع في الإيرادات الضـريبية والسـياحية. كما أن اسـتمرار تسـجيل عجز مرتفع بعد المنح في 2023 و2024 رغم تحسـن نسبي في الإيرادات العامة يعكس استمرار الضغط من النفقات الجارية، لا سيما بند الرواتب وخدمة الدين العام، مما يترك مساحة ضيقة للاستثمار الرأسمالي ويحد من القدرة على تحفيز النمو.

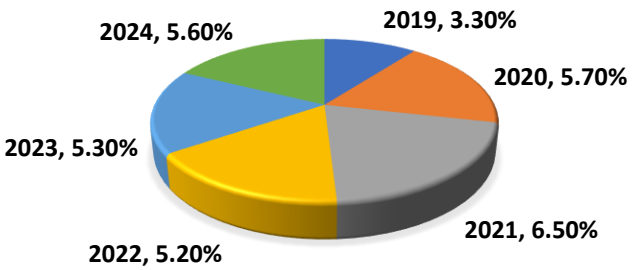

شكل (9): العجز الحكومي صافي النفقات والإيرادات

وتجدر الإشارة إلى أن ثبات نسب العجز عند مستويات تفوق (5٪) في السنوات الأخيرة رغم الإجراءات الإصلاحية التي تم تبنيها بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، يشير إلى أن الإصلاحات المالية ما زالت دون المستوى المطلوب لمعالجة الجذور البنيوية للعجز. وهذا يتطلب مراجعة شـاملة لسـياسـات الإنفاق العام وتعزيز فعالية الإيرادات المحلية عبر توسـيع القاعدة الضـريبية وتقليل الاعتماد على المنح الخارجية التي تتسـم بعدم الاسـتقرار على المدى الطويل.

المصادر: وزارة المالية الأردنية / تقارير BTI , صندوق النقد الدولي (IMF) , وزارة المالية الأردنية / صندوق النقد , IMF Article IV 2024 / موازنة 2024 المعدّلة .

2.3 مؤشر الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

تعكس نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة 2019–2024 مسارًا تصاعديًا مقلقًا، خصوصًا في ظل التباطؤ الاقتصادي وتحديات الاستدامة المالية. ففي عام 2019، كانت النسبة عند مستوى 78٪، وهو مستوى مرتفع لكنه كان لا يزال ضمن نطاق السيطرة نسبيًا. إلا أن الجائحة في 2020 أدت إلى توسع مالي كبير استخدم لتمويل الدعم الصحي والاجتماعي، ما دفع النسبة إلى القفز إلى 88٪، تبعها ارتفاع آخر في 2021 إلى 93.3٪ نتيجة العجز المتراكم وتراجع الإيرادات المحلية. هذا الصعود الحاد خلال ثلاث سنوات فقط يشير إلى اعتماد الحكومة المفرط على التمويل بالدين لتعويض ضعف الأداء الضريبي وتباطؤ الاستثمار.

الخطورة في هذه المستويات المرتفعة من الدين لا تكمن فقط في الرقم بحد ذاته، بل في أثره على كلفة خدمة الدين، والتي تستهلك نسبة كبيرة من الإنفاق العام، مما يضغط على الإنفاق الاجتماعي والرأسمالي. كما يؤدي ذلك إلى تقليص القدرة على الاستجابة للصدمات، ويحد من السيادة المالية للدولة، خاصة إذا كان جزء كبير من الدين خارجيًا ومربوطًا بسعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية.

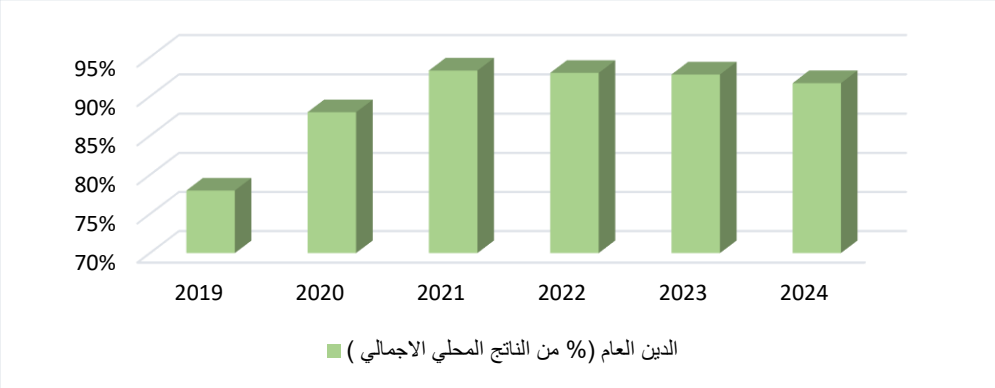

شكل (10): الدين العام

إجمالًا، يشير استمرار الدين عند مستويات تفوق (90٪) من الناتج المحلي إلى ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية جذرية، لا تقتصر على تحسين الإدارة المالية، بل تشمل تحفيز النمو الاقتصادي، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة الإيرادات المحلية من خلال نظام ضريبي أكثر عدالة، والحد من الاعتماد على الاقتراض لتمويل العجز. إن التحدي الحقيقي يكمن في تحقيق نمو اقتصادي أعلى من معدل تراكم الدين، وهو ما يتطلب سياسة مالية رشيدة وسياسة اقتصادية طويلة المدى تركز على الاستدامة بدلًا من المعالجات الآنية.

المصدر : صندوق النقد الدولي

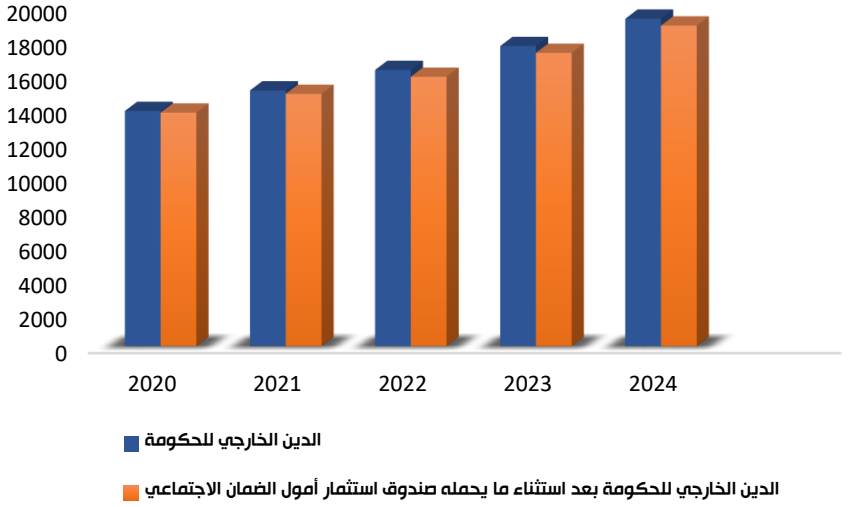

شكل (11): الدين الخارجي

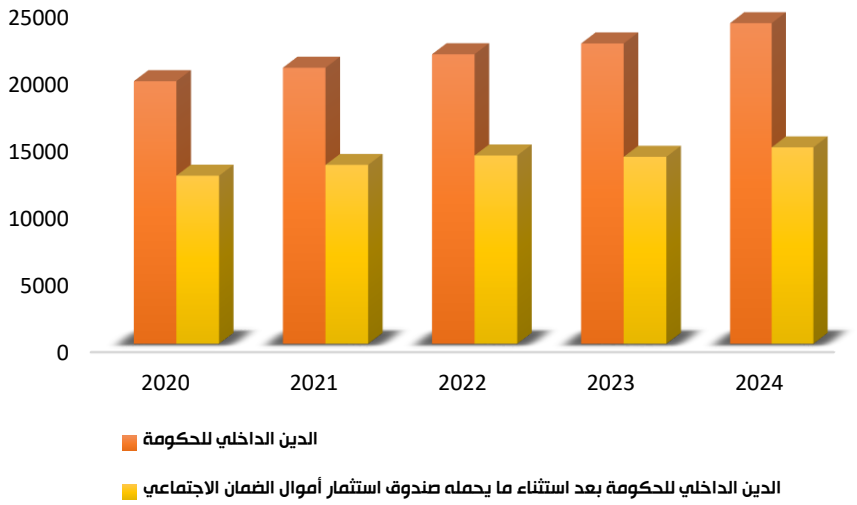

شكل (12): الدين الداخلي

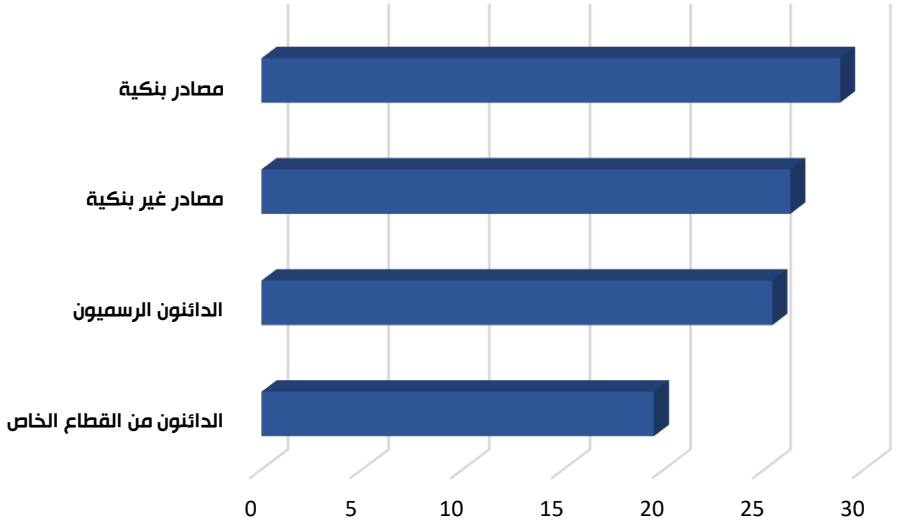

شكل (13): رصيد دين الحكومة حسب نوع الدائن

جدول (3): أبرز مؤشرات الدين الداخلي للحكومة (2021-2024) – مليون دينار

البيان	2021	2022	2023	2024
الدين الداخلي للحكومة	20,259.5	21,579.2	22,489.9	24,339.5
النسبة إلى الناتج (٪)	61.6	62.0	62.0	64.3
دين داخلي يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي	6,633.1	7,400.6	8,408.5	9,496.1
النسبة إلى الناتج (٪)	20.2	21.2	23.2	25.1
الدين الداخلي للحكومة باستثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي	13,625.6	14,178.7	14,081.4	14,843.4
النسبة إلى الناتج (٪)	41.5	40.8	38.8	39.2
حركة أوراق الدين الداخلي				
إصدار	4,277.1	4,951.4	4,649.6	5,003.5
إطفاء	3,978.5	4,250.9	4,488.0	4,940.7
فوائد	298.6	700.5	161.6	62.8

المصدر: وزارة المالية / مديرية الدين العام، النشرة الشهرية الصادرة نهاية النصف الثاني 2025

جدول (4): أبرز مؤشرات الدين الرئيسية (2021-2024) – نسبة مئوية

البيان	2021	2022	2023	2024
مؤشرات الملاءة المالية				
رصيد دين الحكومة / الناتج	108.8	111.2	113.5	116.6
رصيد دين الحكومة / الإيرادات المحلية	488.3	473.9	483.4	503.5
الدين الداخلي / الإيرادات المحلية	211.7	208.2	219.4	226.0
الدين الخارجي / الصادرات من السلع والخدمات + دخل عوامل الإنتاج	157.5	114.8	118.4	122.8
مؤشرات السيولة				
خدمة الدين الخارجي / الإيرادات	25.0	24.5	31.5	27.8
خدمة الدين الخارجي / الصادرات من السلع والخدمات (باستثناء دخل عوامل الإنتاج)	18.6	19.0	20.1	15.0
فوائد الدين / الإيرادات المحلية	19.2	20.6	20.7	23.7

الفصل الثاني : تحليل أداء الاقتصاد الأردني في ضوء رؤية التحديث الاقتصادي (2022–2024)

مقدمة المقارنة بين أداء المؤشرات الاقتصادية ورؤية التحديث الاقتصادي:

يشهد الاقتصاد الأردني منذ عام 2019 سلسلة من التحديات والتحولات الهيكلية، التي تراوحت بين تداعيات الجائحة العالمية، والتباطؤ الإقليمي، وبدء تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي التي أُطلقت عام 2022 كخارطة طريق للنمو الشامل والمستدام. في هذا الإطار، تبرز الحاجة لتقييم موضوعي لأداء الاقتصاد الأردني من خلال تحليل المؤشرات الكلية، ومقارنتها مع الأهداف المرسومة في رؤية التحديث الاقتصادي، حيث ينقسم هذا التحليل إلى ثلاثة محاور رئيسية تمثل اللبنات الأساسية للرؤية:

- ← سوق العمل
- ← النمو الاقتصادي
- ← الجانب المالي الحكومي

وتكمن أهمية هذه المقارنة في رصد الفجوة بين الواقع الاقتصادي والمستهدفات، مما يمكّن صناع القرار من تعديل السياسات، واقتراح تدخلات أكثر فاعلية.

أولاً: سوق العمل – مؤشر البطالة

تشير البيانات الرسمية إلى أن معدلات البطالة بدأت بالتراجع التدريجي من ذروتها في عام 2021 التي بلغت (24.7٪).

جدول (5): معدل البطالة

العام	2022	2023	2024
معدل البطالة ٪	22.85	21.98	21.4

ورغم هذا التراجع النسبي، إلا أن المؤشرات ما تزال أعلى من مستهدفات رؤية التحديث التي تهدف إلى تقليص البطالة إلى (9٪) بحلول عام 2033. وقد كانت أبرز الأسباب المؤدية لهذا الفارق هي ضعف مرونة سوق العمل، وغياب سياسات التوجيه القطاعي للاستثمار، واستمرار الانفصال بين التعليم والتوظيف، والتي حالت دون الوصول إلى المطلوب. وبحسب التقرير السنوي للاقتصاد الأردني في عام 2024 فقد شهد مستوى إنجاز أولويات البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي في المملكة، إنجاز 66 مشروعاً من أصل 83 مشروعاً كان متوقع انجازها في عام 2024 أي أقل بـ17 مشروعاً، وعلى الرغم من ذلك لم يتم إرفاق أي تقارير مرحلية لأداء المشاريع وتقارير قياس مدى تأثيرها الفعلي أو المتوقع على الاقتصاد.

ثانيًا: النمو الاقتصادي – الأداء مقابل الطموح

تستهدف رؤية التحديث الاقتصادي تسريع النمو الحقيقي ليبلغ نحو (5.6٪) بحلول عام 2033 ضمن مسار تصاعدي على امتداد عقد الرؤية، بما يتيح توليد مليون فرصة عمل ورفع مساهمة القطاعات ذات القيمة المضافة في الناتج المحلي. غير أنّ الأداء الفعلي ما يزال دون المستوى المأمول؛ إذ سجّل الاقتصاد الأردني نموًا قدره (2.6٪) في عام 2023 وفق تقديرات صندوق النقد الدولي، وتُظهر تقديرات دائرة الإحصاءات العامة الأولية نموًا بنحو (2.5٪) لعام 2024، وهو ما يتسق مع أحدث لوحات بيانات البنك الدولي. تعكس هذه الفجوة التحديات الداخلية والخارجية التي كبحت وتيرة التوسع، وتستلزم تسريع تنفيذ مبادرات الرؤية ورفع كفاءة الاستثمار والإنتاجية للاقتراب من المسار المستهدف.

حيث نجد أن البيانات الاقتصادية كانت كالتالي:

- ← وفق البيانات الرسمية، بلغ النمو الاقتصادي نحو (2.5٪) خلال عام 2024، متفوقًا على تقديرات الميزانية الأولية (2.3٪).
- ← وفي الربع الأخير من العام ذاته، سجّل الاقتصاد نموًا بنسبة (2.7٪)، مدعومًا بأداء قوي في الزراعة والصناعة والخدمات.
- ← استمر الطلب الداخلي والأداء المرن نتيجة السياسات الاقتصادية التشريعية في دعم الاقتصاد خلال 2025، حيث بلغ النمو (2.7٪) في الربع الأول.

أما في جانب القطاعات الاقتصادية فقد كانت النتائج كالتالي:

- ← **الصناعة:** قادت النمو خلال 2024، بنمو حقيقي وصل إلى (4.4٪)، وساهمت بما يقارب (40٪) من النمو الاقتصادي.
- ← **الكلي:** كما مثّل القطاع الصناعي وحده (21.7٪) من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من 2024.

- **الزراعة:** قدمت أداءً متميزًا في الربع الرابع من 2024، مسجلة نموًا سنويًا بمعدل (8.4٪) وساهم القطاع بنسبة (6.9٪) من الناتج المحلي السنوي، بالإضافة إلى أن نشاطاته المباشرة وغير المباشرة تمثل (23.5٪) من النشاط الاقتصادي.

- **القطاعات الخدمية والنقل والتجزئة:** ارتفع النقل والاتصالات بنسبة (3.7٪)، والمجمعات التجارية والفنادق والمطاعم بنحو (3.1٪) في الربع الرابع من 2024.

- **الربع الأول من 2024:** ساهم التصنيع بـ (0.7) نقطة مئوية من النمو، والزراعة (0.3) نقطة، والخدمات المالية والتأمين (0.2) نقطة، إلى جانب قطاعات أخرى مجتمعة ساهمت بنحو (90٪) من النمو المسجل في تلك الفترة.

هذه الفروق تعكس أن الأداء الحقيقي، رغم كونه ثابتًا ومقاومًا للصدمات الخارجية لا يزال بعيدًا عن الطموح طويل الأجل، يؤدي ذلك إلى ضرورة تسريع الإصلاحات الهيكلية وضبط بيئة الأعمال وزيادة قدرة القطاعات الريادية على الاستدامة والنمو لتقليل الفجوة وتحقيق أهداف الرؤية.

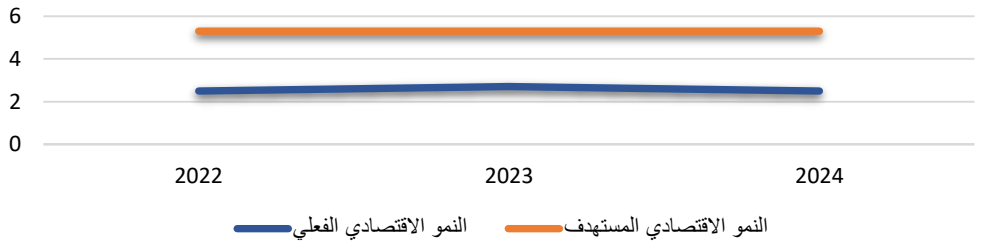

شكل (14): النمو الاقتصادي

ثالثًا: الجانب المالي الحكومي – الدين والعجز

تواجه الإيرادات العامة والمالية الحكومية في الأردن ضغوطًا هيكلية متزايدة، ما انعكس في ارتفاع دين القطاع العام من نحو (95.9٪) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2019 إلى أكثر من (109٪) بحلول 2024–2025، وهو تطور يتناقض بوضوح مع المستهدف الطموح في رؤية التحديث الاقتصادي بخفض نسبة الدين إلى حوالي (80٪) بحلول عام 2028.

من الناحية التفصيلية:

- وفق بيانات وزارة المالية الأردنية، بلغ الدين العام نحو 44.16 مليار دينار بنهاية عام 2024، ما يعادل (116.8٪) من الناتج المحلي الإجمالي، قبل أن يرتفع إلى (117.4٪) بحلول فبراير 2025.

- في تقديرات البنك الدولي، من المتوقع أن يصل الدين العام المضمون إلى (114.2٪) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2024، متراجعاً إلى (115.2٪) في 2025، في حين يقدّر صافي الدين (بعد استبعاد حيازات صندوق الضمان) بنحو (88.5٪) عام 2024 و (88.2٪) عام 2025.

- من جانبها رسّخت المؤسسة الدولية النقدية استراتيجيتها الإصلاحية، إذ سبق أن خلصت إلى ضرورة تقليص الدين إلى نحو (80٪) من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2028، من خلال ضبط العجز وزيادة الإيرادات وتحسين أداء المؤسسات الحكومية والخدمية مع اعتماد سياسة مالية تدريجية متوازنة.

يُظهر مسار المالية العامة في الأردن وجود فجوة عميقة بين المستوى الحالي للدين العام، الذي يناهز (116–117٪) من الناتج المحلي الإجمالي، والمستهدف الطموح في رؤية التحديث الاقتصادي بخفض هذه النسبة إلى (80٪) بحلول عام 2028. هذه الفجوة لا تعكس فقط عبئًا ماليًا متصاعدًا، بل تبرز أيضًا التحديات الهيكلية التي تواجه الموازنة العامة، حيث تستحوذ النفقات الجارية، ولا سيما بند الرواتب ودعم الطاقة والخدمات الاجتماعية على حيز كبير من الموارد، مما يقلص الحيز المالي المخصص للاستثمار الإنتاجي، وعلى الرغم من أن برامج الإصلاح المالي المدعومة من صندوق النقد الدولي تسعى إلى تخفيض العجز تدريجيًا وتحسين إدارة الدين، إلا أن الضغط المستمر على الموازنة يجعل من تحقيق هذا الهدف مهمة معقدة.

إن التحدي الأساسي يتمثل في كيفية المواءمة بين خفض الدين العام والحفاظ على مستويات إنفاق اجتماعي واستثماري كافية لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاجتماعي. ومن هنا، فإن تحسين كفاءة المؤسسات الحكومية، لا سيما في قطاعات الكهرباء والمياه وزيادة الإيرادات غير الضريبية، سيشكلان مدخلًا رئيسيًا لوقف تراكم الدين وتهيئة الظروف للعودة إلى المسار المستهدف في إطار الرؤية.

التوصيات العامة

- إعداد برامج دعم اقتصادية تركز على الاستثمار في قطاع الصناعات الكيمائية والدوائية في الاردن.
- تسهيل إجراءات تسجيل وإصدار الرخص للشركات في الأردن.
- إعداد خطة اقتصادية مخصصة لدعم القطاع السياحي في الأردن، تركز على جانب دراسة اسباب تأثر السياحة في الاردن بالأزمات الخارجية.
- إنشاء مراكز أعمال في المحافظات لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لا سيما التي تركز على القطاع التكنولوجي والتكنولوجيا المالية والتسويق الدولي للمنشآت التجارية الأردنية.
- إعداد برامج تدريب وتثقيف للمنتجين الأردنيين.
- الاتجاه إلى حلول الطاقة البديلة، وخفض معدل الرسوم الجمركية على المدخلات الواردة للطاقة البديلة.
- الاتجاه نحو الضرائب المباشرة أكثر من الضرائب غير المباشرة في الاقتصاد.
- تنفيذ برامج دعم اقتصادية للمنتج الأردني.
- تحسين الاستهداف الاقتصادي الحكومي للجهات المتضررة دون الضغط على الموازنة العامة.
- فرض رسوم جمركية أعلى للمنتجات الواردة من الخارج في حال وجود بدائل محلية لها بنفس الجودة.
- إصلاحات هيكلية عميقة تستهدف رفع الإنتاجية وتعزيز التوزيع العادل للعوائد.
- تحسين بيئة الأعمال لزيادة فرص التشغيل.
- التركيز على تحقيق نمو حقيقي مستدام يتجاوز أثر التضخم.
- تنويع مصادر النمو بعيدًا عن الاعتماد على التحويلات والمساعدات الخارجية.
- دعم القطاعات الاقتصادية الناشئة وتشجيع الاستثمار في قطاعات التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي والصناعات التحويلية والصناعات الكيميائية.
- مراقبة عملية دعم المشاريع الريادية وتوحيدها ضمن أطر محددة تتناسب مع توجهات الاقتصاد الوطني.

- تعزيز الصادرات ودعم الاستثمار الاجنبي والعمل على جذبه بشكل اكثر مرونة واستقراراً.
- التركيز على تحسين البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز بيئة الأعمال.
- تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وتصميم آلية رقابية مرنة تتناسب مع طبيعة النشاط الاقتصادي.
- تعزيز العدالة الاجتماعية والعمل على تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين مختلف فئات المجتمع.
- تحسين جودة البيئة التعليمية، وتنفيذ برامج تدريب متخصصة تتناسب مع التحولات الاقتصادية، وانشاء هيئة تعليمية مستقلة معنية في تطوير المحتوى التعليمي داخل الجامعات بما يتناسب مع التغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية.

المراجع

- وزارة المالية الأردنية
- الموقع الرسمي لرؤية التحديث الاقتصادي www.jordanvision.jo
- موازنة 2024 المعدّلة
- قاعدة البينات البنك المركزي الأردني
- صندوق النقد الدولي , 2024 IMF Article IV
- دائرة الإحصاءات العامة
- التقرير السنوي للاقتصاد الأردني , 2024
- التقرير السنوي للاقتصاد الأردني , 2023
- التقرير السنوي للاقتصاد الأردني , 2022
- التقرير السنوي للاقتصاد الأردني , 2021
- التقرير السنوي للاقتصاد الأردني , 2020
- التقرير السنوي للاقتصاد الأردني , 2019
- تقارير BTI، صندوق النقد الدولي (IMF)
- بيانات مكتب تقرير التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة
- البنك المركزي الأردني
- البنك الدولي
- Trading Economics
- Global Prosperity Index https://index.prosperity.com/globe/jordan